له ذكل ليلا واشار الاذرعي الى ان محل اجابته عند من يقول بالفطر مما تعذر تمييزه ومحه وقد افتى الوالد رحمه الله تعالى بان مراده بالمجرد عن التمييز والمي في حالة صبره ودته وان قدر على اخراجه من بين اسنانه فلم يفعل ولو اجرى مكرها لم يفطر لانتفاء الفعل والقصد منه والا جار صب الماء في حلقه وحكم سائر المفطرات حكم المجامع ولو اغمي عليه فاوجر معالجة لم يفطر في الاصح كما لو صب في حلقه وهو نائم فكما لو اوجر قاله في الكافي فان اكره حتى اكل او شرب افطر في الاظهر لانه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فاشبه ما لو اكل لدفع المرض او الجوع قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم كما في الخنثى ولان اكله ليس منهيا عنه فاشبه الناسي بل اولى لانه مخاطب بالاكل ونحوه لورود الخبر كما مر وفارق الاكل لدفع الجوع بان الاكراه قادح في اختياره فجاز في الجوع لا يقدح فيه بل يزيده تاثيرا وظاهر اطلاقهم كما قاله الاذرعي انه لا فرق بين ان يحرم عليه النظر حالة الاختيار او يجب عليه لا للاكراه بل لخشية التلف من جوع او عطش او يتعين عليه انقاذ نفسه او غيره من غرق او نحوه ولا يمكنه ذلك الا بالفطر فاكره عليه لذلك وجحم غيره لانه اكراه بحق وهو اظهر بالامتناع لغير الاكراه بل بترك الواجب وما ذكره في الهادي للمصري من انه لو فاجاه القطاع فابتلع الزهيد خوفا عليه فيؤكل المكره على فعل نفسه غير صحيح وان اكل ناسيا لم يفطر لخبر من نسي وهو صايم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وفي رواية صحيحها ابن حبان وغيره ولا قضاء عليه نص على الاكل والشرب فعلم غيرهما بالاولى الا ان يكثر فيفطر به في الاصح لان النسيان مع الكثرة نادر فلهذا يبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا قال في المهمات والكثير ثلاث كلمات فاكثر قلت الاصح لان النسيان مع كثرته نادر ولهذا يبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا لا يفطر والله اعلم لعموم الحديث وفارق الصلاة بان لها هيئة تذكر المصلي انه فيها فينذكر بخلاف الصوم وليجامع كالاكل على المذهب في انه لا يفطر بالنسيان لتعدم من المفطرات والطريق الثاني انه على القولين في جماع المحرم ناسيا وفرق الاول بان المحرم له هيئة تذكر بخلاف الصايم ولا عبرة بالظن البين خطاوه فان بان الامر كما ظنه او لم يبن له خطا ولا اصابة صح صومه او بالظن بان مجر وهو جاز في اخر الليل لحرام في اخر النهار ولو بين الحال صح انه وقع في اوله يعني في اخر الليل وبطل في اخره يعني اخر النهار عملا بالاصل فيهما الاصل بقاء الليل والنهار وفي الثانية قال الشارح ولا صيانة بالفتح في هذا الكلام لظهور المعنى المراد اي وهو انه اذا اجتهاد الى عدم طلوع الفجر فاكل او الى غروب الشمس فاكل وان بان الغلط قضا فيهما والفرق بينه وبين القبلة اذا تركها الا جتهاد فاصابها انه هناك شك في انعقاد العباده وهو هنا تيقن في فسادها بعدا بعقادها ولو طلع الفجر والصائم في فيه طعام فليلفظه صح صومه وان سبق منه شيء الى جوفه لانتفاء الفعل والقصد فلو امسكه في فيه فكما لو لفظه لكنه لو سبق منه شيء الى جوفه افطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر وكذا لو كان طلوع الفجر جامعا فنزع في الحال اي عقب طلوع الفجر جاهلا علم به صح صومه اذا كان قاصدا بنزعه تركه للجماع للاتباع كما صرح به جمع متقدمون واعتمده غيرهم وان انزل لتوله

الاصلي ولو قبلا وباشر فيما دون الفرج فامذي ولو بين لم يفطر قطعا كالبول وعلم من قياسه من الباب على لمس ما لا ينقض انه لو لمس الفرج بعدا نفصاله وانزل ان بقي اسم فاعل فاطر والا فلا وافتى الوالد رحمه الله تعالى للفكر والنظر بشهوة اذا هو انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام وان كان فكر وبشهوة هجما قال الاذرعي ينبغي انه لو احس بانتقال المني وتهيئه للخروج بسبب ذلك انه يفطر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلم من نفسه وكره القبلة في الفرض وغيره لمن حركت شهوته لخبر انه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صايم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يملك اربه والشاب يفسد صومه فهمنا من التعليل انه دايم مع تحويل الشهوه وعدمها والاولى لغيره تركها حسما للباب اذ قد يظنها غير محركة وهي محركة ولان الصايم يستحب له ترك الشهوات مطلقا وضابط تحريك الشهوه خوف الانزال كما في المجموع قلت هي كراهة تحريم في الاصح والله اعلم وكراهة كان او انتزيه لان فيه تعريضا لافساد العبادة ومعلوم ان الكلام اذا كان في فرج الفعل يجوز قطعه بما شاء والمعانقه والمباشرة باليد كالتقبيل وقول الشارح وعدل هنا وفي الوضوء عن قول اصليه بما تحرك الى هو كتركه لا يخفى لان حركة الشيء فيفهم منه انه قد يحرك نفسه وعرفي منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر لصلاحيته للحال والاستقبال ولا يفطر بالفصد والحجامة للصحيح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صايم وقيس بالحجامة الفصد وخبر افطر الحاجم والمحجوم منسوخ بالاول او الاول اصح وبعضده ايقاظ القياس وبكرهان لدكما جزم به في الروضه وجزم في المجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي وهو المنصوص فقد قال في الام وتركه احب الي اشهبي وظاهر انه لا يخالف ما في الروضه والاحتياط ان لا يأكل اخر انها والا يبقين لما من الغلط وذكل بان يري الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حايل فيظهر ان الليل من المشرق لخبر دع ما يريبك الى ما لا يريبك يحل الاكل اخره بالاجتهاد بورد ونحوه في الاصح كوقت الصلاة والثاني لا كان الصبر الى اليقين وجيب امساك جزء من الليل لتحقق الغروب ويجوز الاكل اذا ظن بقا الليل بالاجتهاد لان الاصل بقاوه ولو اخبره عدل بطلوع الفجر امسك كما مر قلت وكذا لو شكه فيه والله اعلم لان الاصل بقا الليل ولو اكل باجتهاد او ان الليل او اخبره اخر انه غلط بطل صومه لتحققه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطاوه فان بان الامر كما ظنه او لم يبن له خطا ولا اصابة صح صومه او بالظن بان مجر وهو جاز في اخر الليل الحرام في اخر النهار ولو بين الحال صح انه وقع في اوله يعني في اخر الليل وبطل في اخره يعني اخر النهار عملا بالاصل فيهما الاصل بقا الليل والنهار وفي الثانية قال الشارح ولا صيانة بالفتح في هذا الكلام لظهور المعنى المراد اي وهو انه اذا اجتهاد الى عدم طلوع الفجر فاكل او الى غروب الشمس فاكل وان بان الغلط قضا فيهما والفرق بينه وبين القبلة اذا تركها الا جتهاد فاصابها انه هناك شك في انعقاد العباده وهو هنا تيقن في فسادها بعدا بعقادها ولو طلع الفجر والصائم في فيه طعام فليلفظه صح صومه وان سبق منه شيء الى جوفه لانتفاء الفعل والقصد فلو امسكه في فيه فكما لو لفظه لكنه لو سبق منه شيء الى جوفه افطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر وكذا لو كان طلوع الفجر جامعا فنزع في الحال اي عقب طلوع الفجر جاهلا علم به صح صومه اذا كان قاصدا بنزعه تركه للجماع للاتباع كما صرح به جمع متقدمون واعتمده غيرهم وان انزل لتوله

الاصلي